منظمة
العمل
الدولية

البرنامج الوطني للعمل اللائق في الاردن

2014 - 2015

الجهات المانحة

المكتب الاقليمي للدول العربية

الأردن

إن نصف عدد سكان الاردن والبالغ حوالي 6 ملايين نسمة هم تحت سن 19 كما يبلغ معدل البطالة حوالي 12 في المائة حسب احصائيات الجولات الثلاث الاولى من مسح العمالة والبطالة مما يوجب التركيز على الحاجة لتوفير فرص عمل للقوى العاملة المتنامية. كما أن موضوع تدني المشاركة في سوق العمل والتي تبلغ 38 في المائة وخصوصاً بين النساء حوالي 14 في المائة من القضايا الملحة أيضاً.

وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن 630,000 يعيش غالبيتهم في مناطق حضرية وخارج مخيمات اللاجئين. وقد تسبّب تدفّق اللاجئين هذا في عبء إضافي كبير على المجتمع الأردني والموارد الطبيعية والاقتصاد، بما في ذلك سوق العمل.

وقد وضعت الحكومة الأردنية التشغيل والعمل اللائق في صميم 'الإستراتيجية الوطنية للتشغيل' في عام 2011، وتتضمّن رؤية الأردن 2025 أهدافاً واضحة بشأن الحدّ من البطالة. وتدعم منظمة العمل الدولية هذه الجهود بمساعدة تقنية في مجموعة من المواضيع المنضوية تحت إطار واحد يسمّى البرنامج الوطني للعمل اللائق.

البرنامج الوطني للعمل اللائق

نفّذت منظمة العمل الدولية البرنامج الوطني الثاني للعمل اللائق في الأردن من عام 2012 وحتى عام 2015 لدعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى الحد من حالات القصور في العمل اللائق وتعزيز القدرات الوطنية لإدماج العمل اللائق في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن تمديد البرنامج الوطني للعمل اللائق للفترة من 2016–2017 أن يسهم في تنفيذ الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وهو العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

وفي الأعوام 2012–2015، كانت الأولويات الثلاث لمنظمة العمل الدولية في الأردن كما يلي:

- توسيع فرص العمل اللائق للشبّان والشابات في الأردن من خلال الترويج لظروف عمل أفضل وعدم التمييز والحقوق المتساوية في العمل.

- توسيع الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي ليشمل المجموعات الأكثر هشاشة في المجتمع من خلال أرضية الحماية الاجتماعية، وذلك كجزءٍ من نظام ضمان اجتماعي أكثر شموليّة في الأردن.

- تعزيز فرص التشغيل مع التركيز على تشغيل الشّباب.

إنجازات مختارة

بدعم من برنامج منظمة العمل الدولية الوطني للعمل اللائق، حقّق الأردن العديد من الإنجازات لوظائف أكثر وأفضل، بما في ذلك:

- توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل جميع المؤسسات في القطاع المنظم وغير المنظم.
- التوصل إلى اتفاق مفاوضة جماعية على مستوى القطاع في قطاع الألبسة.
- تحسين وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل، على قدم المساواة مع العمال المهاجرين.
- توسيع الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ليشمل محافظات جديدة.
- تحسين مهارات خريجي مؤسسة التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني – بمنهجية جديدة للاختبار ومنح الشهادات لمركز الاعتماد وضمان الجودة.
- تشجيع تعليم ريادة الأعمال في مجال التدريب المهني والتعليم التقني.

1 ظروف عمل أفضل وعدم التمييز والحقوق المتساوية في العمل

أ. منظمات عمال وأصحاب عمل قوية ومفاوضة جماعية فعالة

قامت منظمة العمل الدولية بمحو الأمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية **لمنظمات العمال** من أجل تحسين قدرتها على المشاركة بفعالية في نقاش السياسات والتأثير في القرارات العامة والدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم. حيث قامت منظمة العمل الدولية على وجه التحديد ببناء قدرات الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن واتحاد النقابات العمالية المستقلة في الأردن لتمكينهما من المشاركة الفاعلة في تنفيذ أنشطة البرنامج الوطني للعمل اللائق وتطوير هياكلهما من أجل تمثيل أفضل لأعضائهما. علاوة على ذلك، درّبت منظمة العمل الدولية مجموعة من النساء والرجال ليصبحوا مدربين ويساهموا في بناء قدرات زملائهم، لاسيما في مجالات المساواة في النوع الاجتماعي والتنظيم والحوار الاجتماعي.

قامت منظمة العمل الدولية ببناء قدرات **منظمات أصحاب العمل** للدخول في حوار من أجل خلق بيئة مواتية لمشاريع وفرص عمل مستدامة. حيث تم إجراء استطلاع حول بيئة مواتية لمشاريع ومنشآت مناسبة من أجل توجيه التخطيط المستقبلي وتمخّض عن ذلك إنشاء وحدة للدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرفة صناعة الأردن والتي ستسهم في وضع السياسات الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يتم حالياً في كل من الأردن ولبنان تنفيذ برنامج بناء القدرات المؤسسية **لمنظمات أصحاب العمل والعمال** لتشجيع الممارسات المسؤولة في مكان العمل وتنفيذ **برنامج تحسين العمل في المنشآت الصغيرة** التابع لمنظمة العمل الدولية جنباً إلى جنب مع التدريب على إدارة الأعمال التجارية.

في عام 2015، تم التفاوض على **اتفاقية مفاوضة جماعية** جديدة مدتها عامان لقطاع الألبسة وتم ذلك بدعم من برنامج 'عمل أفضل' وهو عبارة عن مبادرة مشتركة لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية. وقد أدى إلى زيادة فرص وصول النقابات إلى مصانع الألبسة وتحسين معايير سكن العمال الأجانب.

تم إعداد إستراتيجية وطنية لتشجيع المفاوضة الجماعية في شهر حزيران/يونيو 2014 لدعم المفاوضة الجماعية على المستوى القطاعي. وفي عام 2015، تم عداد دراسات حول المفاوضة الجماعية لتزويد منظمة العمل الدولية وشركائها بمعلومات أساسية حول الوضع الاقتصادي وظروف العمل وترتيبات العلاقات الصناعية في أربعة قطاعات مختارة في الأردن وهي **الكهرباء والبناء والصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الدوائية.**

بدعم من برنامج 'عمل أفضل' تم افتتاح **مركز عمال الحسن** وهو الأول من نوعه في الأردن في مدينة الحسن الصناعية في عام 2014. ويقدّم المركز الأنشطة الترفيهية للعمال، بما في ذلك صالة رياضية ودروس رقص، بالإضافة لى دروس اللغة الإنجليزية والكمبيوتر والمشورة القانونية والدعم النقابي والإرشاد في مجال الصحة النفسية.

ب. القضاء على عمل الأطفال بطريقة فعالة

- كان هناك أكثر من 30,000 طفل عامل في الأردن في عام 2007.
- وقد ازداد عدد الاطفال العاملين بشكل ملحوظ مع تدفق اللاجئين السوريين حيث دخل كل من الأطفال السوريين والأردنيين سوق العمل.

تدعم منظمة العمل الدولية الحكومة الأردنية في تنفيذ **الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال**. ومنذ شهر آذار/مارس 2013، يتم تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في ست محافظات من أصل 12 محافظة في الأردن، ويتم توسعة هذا الإطار ليشمل جميع المحافظات بحلول نهاية شهر آذار/مارس 2016. وقد تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لعمل الأطفال لتحديد معلومات محددة في مجال عمل الأطفال ترتبط بنُظم معلومات أكبر لحماية الطفل والأسرة.

تقدّم منظمة العمل الدولية الدعم للشركاء حول **ترقية التلمذة المهنية غير النظامية** من أجل تحسين خبرات التعلم وخلق فرص العمل اللائق للفئات الهشة من الشباب بما في ذلك الأطفال العاملين فوق الحد الأدنى لسن العمل.

تقدّم منظمة العمل الدولية الدعم لقدرات **أمانة عمان الكبرى** لتحديد حالات عمل الأطفال والتبليغ عنها وزيادة الوعي حول عمل الأطفال بين الأطفال من خلال تثقيف الأقران.

تقوم منظمة العمل الدولية بتطوير قدرات **وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم** للتصدي لعمل الأطفال على مستوى المحافظات من خلال تطوير أدوات تدريب لكوادر جديدة من كبار المدربين.

ج. هجرة اليد العاملة في ظروف من الحرية والكرامة

- يوجد في الأردن عدد سكان مرتفع من غير المواطنين وتوجد إشارة إلى أن أكثر من نصف الوظائف الجديدة التي يتم استحداثها سنوياً يشغلها عمال مهاجرون.
- يأتي العمال المهاجرون في الأردن في المقام الأول من مصر ومن عدة دول في جنوب آسيا.
- يتم توظيفهم في الأغلب في قطاعات الزراعة والبناء والعمل المنزلي بالإضافة إلى صناعة الملابس.

دعماً للسياسات الوطنية للأردن لحماية العمال المهاجرين، تدير منظمة العمل الدولية العديد من المشاريع في الأردن تتعلق **بهجرة اليد العاملة والاتّجار بالبشر**. وتعزز هذه المشاريع أجندة الهجرة العادلة المعتمدة، وتقدّم من خلالها منظمة العمل الدولية خدمات بناء القدرات وتقدّم المشورة بشأن السياسات في القطاعات كثيفة المهاجرين.

تسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز **ممارسات التوظيف العادلة** في ممر الهجرة من نيبال إلى الأردن.

تقدّم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية بشأن أحكام **الاتفاقية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين والتوصية رقم 201** التي تهدف إلى مواءمة السياسات الوطنية مع معايير العمل الدولية هذه.

في عام 2015، وبعد إجراء مشاورات مع منظمة العمل الدولية، تبنّت الحكومة الأردنية النظام رقم 12 حول «**تنظيم استقدام واستخدام غير الأردنيين العاملين في المنازل**»، مما يوفر لعمال المنازل المهاجرين مزيداً من الحماية ومنافع جديدة متعلقة بقدرتهم على التنقل والتأمين وتصنيف وكالات الاستقدام والاستخدام وإنشاء دار إيواء حكومية لضحايا سوء المعاملة.

قدّمت منظمة العمل الدولية المشورة التقنية بشان التخطيط لاستطلاع حول تأثير الجماعات المتنقلة، بما في ذلك **اللاجئين والعمال المهاجرين**، على سوق العمل الأردنية (على أن يتم تنفيذه من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2016).

تم الإعلان في عام 2015 عن **عقد موحد جديد لجميع العمال المهاجرين في قطاع الألبسة** في الأردن. ويمثّل هذا العقد الذي تحقق بمساعدة منظمة العمل الدولية خطوة هامة نحو القضاء على الممارسات التمييزية بين العمال المهاجرين من مختلف جنسيات.

يعمل برنامج 'عمل أفضل' (الأردن) **على تحسين حياة العمال في قطاع الملابس**، وغالبيتهم من العمال المهاجرين، من خلال إدخال تحسينات مستدامة على مستوى القطاع بما ينسجم مع قانون العمل الأردني والاتفاقيات الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بالإضافة إلى تعزيز تنافسية الأعمال التجارية لقطاع الألبسة في الأردن ضمن سلسلة التوريد العالمية. ويمكن إظهار نجاح القطاع في تحسين الامتثال لمعايير العمل الدولية وقانون العمل الأردني، بالإضافة إلى زيادة رغبة المشترين على الشراء من الأردن.

في حين أن الغالبية العظمى من العاملين في قطاع الألبسة هم من المهاجرين، إلا أن هناك ما يقرب من 15,000 عامل أردني موظفين في القطاع. وكجزء من سياسة الحكومة الأردنية لتأميم القوى العاملة، قامت الحكومة بدعم من برنامج عمل أفضل بإنشاء **مصانع ألبسة «ساتلايت» في مناطق نائية وفقيرة** في مختلف أنحاء البلد لتشجيع مزيد من الأردنيين، لاسيما النساء، على العمل في قطاع الألبسة. وتهدف وحدات «الساتلايت» إلى الحد من الفقر في الأردن من خلال تشغيل الأردنيين – وخاصة النساء الأقل حظاً – الذين يعيشون في المناطق النائية.

د. المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية

- تتقاضى قرابة 27 بالمائة من المعلمات في المدارس الخاصة أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور المحدد بـ 190 ديناراً (أي ما يعادل 267 دولاراً).
- توقع حوالي 30 بالمائة من المعلمات في المدارس الخاصة العقد الجماعي الذي يضمن مجموعة من الحقوق في العمل.
- العديد من المعلمات غير مسجلات في البرنامج الوطني للضمان الاجتماعي.

تدعم منظمة العمل الدولية **اللجنة الوطنية للإنصاف في الأجور** برئاسة وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وتقوم اللجنة الوطنية للإنصاف في الأجور بكسب التأييد وتوعية المجموعات المعنية والسلطات والجمهور حول القضايا المتعلقة بأنماط التمييز في مكان العمل بما في ذلك التمييز في الأجور بناء على النوع الاجتماعي وظروف العمل غير العادلة التي تؤثر على قدرة المرأة على الدخول إلى سوق العمل والبقاء فيه على قدم المساواة مع الرجل.

ركّز المشروع في البداية على المناصرة من أجل **التغيير القانوني من خلال مراجعة قانونية موجهة نحو السياسات**. وقد أدت نتائجها وتوصياتها إلى حوار وطني ومن المتوقع أن يتم إدماج التعديلات المقترحة على التشريع الحالي حسب اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجور (رقم 100) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (رقم 111) في قانون العمل في المستقبل القريب.

تم إطلاق حملة بعنوان «**قم مع المعلم**» في محافظة إربد في شمال المملكة في عام 2015 بالشراكة مع «أهل» وهي مؤسسة أردنية تُعنى بتنظيم المجتمع. وتهدف الحملة إلى تعريف المعلمين بالتشريعات والاتفاقات القطاعية التي تضمن حقوقهم في مكان العمل. ويقوم على تنفيذ الحملة معلمات المدارس الخاصة بدعم من منظمة العمل الدولية واللجنة الوطنية للإنصاف في الأجور.

2 أرضية حماية اجتماعية كجزء من نظام ضمان اجتماعي أكثر شمولاً

- يُصنّف الأردن على أنه دولة في الفئة المرتفعة من الدخل المتوسط وأنه يتمتع بارتفاع معدل التنمية البشرية.
- وعلى الرغم من أن الأردن يتمتع بوضع جيد فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية والمؤشرات الاجتماعية إلا أنه ما تزال هناك فجوة في التغطية.

لضمان **معاشات تقاعدية** مستدامة وكافية **وغيرها من استحقاقات الضمان الاجتماعي**، توصلت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن ومنظمة العمل الدولية إلى إنشاء مشروع أموال الأمانات، والذي قامت بموجبه منظمة العمل الدولية بإجراء **التقييم الاكتواري السابع والثامن** لخطط المعاشات التقاعدية التي تديرها مؤسسة الضمان الاجتماعي، وقامت المنظمة بتقييم برامج الأمومة وخطط التأمين ضد البطالة في ضوء المعايير الدولية والممارسات الفُضلى.

تم صياغة **قانون الضمان الاجتماعي الأردني** الجديد **رقم 1** لعام 2014 بدعم من منظمة العمل الدولية وأقرّه البرلمان في شهر كانون الثاني/يناير 2014، حيث تم الأخذ بجميع توصيات منظمة العمل الدولية بعين الاعتبار.

كما نجحت منظمة العمل الدولية في دعم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في تعزيز الضمان الاجتماعي بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية للمؤسسة والأولوية الوطنية لتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص المشمولة في **الأجندة الوطنية والخطة التنفيذية للحكومة**.

تدعم منظمة العمل الدولية أيضاً التطبيق الكامل **لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102)**. وقد صادق الأردن على هذه الاتفاقية في شهر شباط/فبراير 2014، ليكون بذلك الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تصادق على هذه الاتفاقية.

كما يُعتبر نظام الضمان الاجتماعي الأردني كأفضل نموذج للممارسات في المنطقة العربية ويسّرت منظمة العمل الدولية تبادل المعرفة ما بين هيئاتها الثلاثية من دول عربية أخرى ومؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية من خلال زيارات دراسية. وإن منظمة العمل الدولية أيضاً بصدد عملية إبرام **مذكرة اتفاق** مع الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق **بتبادل المعرفة في مجال صنع وإدارة سياسات الضمان الاجتماعي**.

في الوقت الراهن، تقوم منظمة العمل الدولية بإجراء **دراسة حول الرعاية الصحية الشاملة** التي ينبغي أن تكون بمثابة وثيقة توجيهية لتوسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية للجميع في الأردن.

تمت المصادقة على **أرضية حماية اجتماعية وطنية** من قبل الهيئات الثلاثية الأردنية وتم تأسيس مجلس استشاري وطني لأرضية الحماية الاجتماعية بدعم من منظمة العمل الدولية. ودعمت منظمة العمل الدولية جهود الحوار الاجتماعي الوطني حول الحماية الاجتماعية في الأردن من خلال ورشة عمل تعزز معرفة أصحاب العمل المعمقة بأرضية الحماية الاجتماعية. حالياً، تقوم منظمة العمل الدولية بإجراء دراسة لتقييم **الحيز المالي لسد فجوات الحماية الاجتماعية ودراسة تقييم الأثر** مما يدل على تأثير أرضية الحماية الاجتماعية على الاقتصاد وسوق العمل والصحة والحد من عمل الأطفال في الأردن. وينبغي لهذه الدراسات أن توجه أصحاب المصلحة الثلاثية في وضع أرضية حماية اجتماعية تجريبية في واحدة من أكثر المحافظات فقراً في الأردن والتي ينبغي أن تمتد تدريجياً لتشمل جميع المحافظات الأردنية.

3 تعزيز فرص التشغيل

أ. الاستجابة للأزمة السورية

• هناك أكثر من 630,000 لاجئ سوري مسجل في الأردن. وحوالي 99 بالمائة من أولئك الذين يعملون منهم يفعلون ذلك بدون الحصول على تصريح عمل.

نشرت منظمة العمل الدولية دراسة بعنوان «**أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن**» التي وفرت فهماً أفضل لوضع التشغيل للاجئين السوريين في الأردن وأوصت بإستراتيجيات للتصدي للتحديات التي تواجه اللاجئين والمجتمعات المضيفة الأردنية في بحثهم عن العمل وسبل المعيشة. وجاءت هذه الدراسة وفعاليات المشاورة الإقليمية ذات الصلة كجزء من حملة ناصرت بنجاح قيام الحكومة بتيسير حصول اللاجئين السوريين على العمل وسبل المعيشة من خلال منحهم **تصاريح عمل في قطاعات محددة** بما يتماشى مع أنظمة العمل الأردنية.

تنفّذ منظمة العمل الدولية **برامج الاستثمار المكثف في الاستخدام/التوظيف** في إربد والمفرق بهدف خلق فرص عمل لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين فضلاً عن تعزيز البنية التحتية المحلية في كلتا المحافظتين المتضررتين. وفي الوقت الذي ركّزت فيه تدخلات منظمة العمل الدولية للمجتمعات المضيفة حتى الآن على قطاع الزراعة بشكل كبير، يجري حالياً وضع **خطة تنمية اقتصادية محلية لثلاث سنوات** تهدف إلى خلق فرص عمل في مختلف الصناعات مثل القطاع الصناعي والنقل والسياحة.

تدعم منظمة العمل الدولية **القضاء على عمل الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة** في الأردن من خلال بناء قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات العمال وأصحاب العمل لمحاربة ومنع عمل الأطفال.

ب. وظائف ومهارات وريادة الأعمال للشباب

- يتميّز الهيكل الاجتماعي – السكاني في الأردن بوجود نسبة كبيرة من الشباب حيث تتراوح أعمار قرابة 70 بالمائة من السكان دون سن 30.
- وفقاً لمسح الانتقال من المدرسة الى سوق العمل لمنظمة العمل الدولية والذي تم اجراءه بالتعاون مع دائرة الاحصاءات فإن 60% من الشباب في الاردن هم غير نشطين او ليسوا من ضمن قوة العمل.

دعمت منظمة العمل الدولية الحكومة ونقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل في **التصدي لقضايا استخدام/تشغيل الشباب**، بما في ذلك من خلال (أ) تقييم **الإستراتيجية الوطنية للتشغيل** واقتراح توصيات محددة للأخذ في الاعتبار السياق الاقتصادي الجديد عقب الأزمة السورية، (ب) وتطوير قدرات **وحدة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل** لرصد وتقيم المشاريع التي تنفذها، (ج) وإعداد **نظام وطني للتلمذة المهنية** المقترح ليتم اعتماده بعد إجراء مفاوضات ثلاثية.

بالتعاون مع المؤسسة الدولية للشباب، نفّذت منظمة العمل الدولية بنجاح مبادرة تجريبية **لترقية التلمذة المهنية غير النظامية في ورش إصلاح السيارات**، بهدف (أ) تطوير محتويات وعمليات التلمذة المهنية، (ب) **وربط المتدربين مع أصحاب العمل** للتدريب في مكان العمل (ج) وتحسين **ظروف الصحة والسلامة المهنية** في مكان العمل، (د) وتحسين **التنظيم وإدارة مكان العمل**، (هـ) وتنظيم **إجراء الاختبارات للحصول على الرخص المهنية للمتدربين**. ويتم حالياً محاكاة هذا النهج في قطاعات أخرى.

قامت منظمة العمل الدولية ببناء قدرات مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني ووحدة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل لإنشاء **نُظم رصد وتقييم**.

تقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في الأردن من خلال تعزيز **التربية الريادية** في أوساط الشباب في المدارس المهنية. وتنفّذ منظمة العمل الدولية أيضاً برنامج التربية الريادية التابع لها بعنوان «تعرف إلى عالم الأعمال» في مراكز التدريب المهنية التي يتخرج منها رواد أعمال شباب والذين يصبحون بعد ذلك مستفيدين محتملين يبحثون عن خدمات مالية وغير مالية.

تم تطبيق **منهجية مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي** التابعة لمنظمة العمل الدولية في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات وفي قطاع الصناعات الدوائية من أجل تحديد المهارات التي تحتاج إلى تعزيز لتحسين فرص النجاح في التجارة الدولية. وتقدّم منظمة العمل الدولية دعماً إلى هذه القطاعات لتنفيذ هذه التوصيات بما في ذلك دورة مكونة من وحدات حول الموارد البشرية والتسويق والتدريب التقني لمشغلي الآلات ودورة حول المشابهات (البدائل) الحيوية والتكنولوجيا الحيوية.

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
أريسكو سنتر – شارع جوستنيان – القنطاري
ص.ب. 4088 – 11 رياض الصلح 2150-1107 بيروت – لبنان
هاتف: 752400 (1) 961 +
فاكس: 752405 (1) 961 +
بريد الكتروني: beirut@ilo.org
شبكة انترنت: www.ilo.org/arabstates
تابع منظمة العمل الدولية في الدول العربية على تويتر: @iloarabstates